الأسباب الحقيقية للأزمة المالية والإقتصادية اللبنانية وإمكانية تحويل التهديدات الى فرص وحلول

إعداد الدكتور محمود عبدالرؤوف كوثراني(أستاذ جامعي وباحث)

مقدمة

منذ بزوغ مشروع الدولة وما رافقها من تطورات وصولاً الى حالتها الراهنة، مع كل الإختلافات في الأنظمة السياسية والإقتصادية، لم تغب المشاكل والأزمات عن معظمها سواءً بسبب ظروف قاهرة، أو بسبب سوء إدارة، أم غيرها من الأسباب التي أدت الى معاناة شعوب وإرباك حياتها وضياع أحلامها.

فالأزمات المالية والإقتصادية لا تتولد بشكل مفاجئ كما الكوارث الطبيعية أو الأوبئة، بل تتولد بشكل تصاعدي نتيجة تراكمات متلازمة مع إهمال وسوء ادارة ينتج عنهما هدر وفساد، وغياب التخطيط الإستراتيجي والخطط المرحلية المنبثقة عنه، ما يؤدي الى تصاعد الدين العام وصولاً الى فقدان السيطرة عليه، ومن ثم تبدأ مرحلة الأزمة التي تلزم المعنيين بالبحث عن حلول لها.

ان الدول التي وصلت الى درجة التقدم، لم يكن لها أن تصل اليها في ظل غياب التخطيط وعدم الإستفادة القصوى من الموارد الطبيعية وغير الطبيعية المتوفرة أصلاً في كل الجغرافيات، وان بشكل متفاوت. فالمشكلة الأساسية تكمن في كيفية إدارة هذه الموارد واستثمارها كي تساهم في الوصول الى هذه الدرجة التي تطمح الكثير من الدول الوصول اليها، لكن هذا الطموح كي يصبح حقيقة يحتاج الى ظروف ومناخ مناسبين يمكن لأي دولة في العالم أن تؤمنهما في حال تمتعت بحرية القرار وحرية التصرف بمواردها دون تدخلات تعيق العملية، فضلاً عن توفر النظام السياسي والمؤسساتي والكفاءات التي تستطيع القيام بواجباتها دون عوائق.

مرت العديد من الدول بأزمات مالية وإقتصادية، منها دولاً متقدمة وأخرى نامية، لكنها استطاعت بفضل الخطط الناجحة أن تحول أزماتها الى فرص نجاح حقيقية. فأمريكا على سبيل المثال لم تكن بمنأى عنها منذ اوائل القرن العشرين وتحديداً عام 1907 عندما انهارت البورصة وفقدت أكثر من 50% من قيمتها، وتكرر الأمر مع بدايات القرن الواحد والعشرين حيث شهدت الأسواق الأميركية تراجعاً كبيراً عام 2008،

لكنها بعد فترة قصيرة تجاوزت هذه الأزمة. وهناك دولاً نامية كانت تعاني من ازمات على مستوى ماليتها وإقتصادها لكنها نهضت بفعل الإرادة والتخطيط، نذكر منها ماليزيا وسنغافورة المقتطعة منها والتي أصبح لإقتصادها مكانة على المستوى العالمي بعد ان وصل ناتجها المحلي الى اكثر من 225 مليار دولار عام 2019، وهي عبارة عن جزيرتين، المأهولة منهما مساحتها أقل من 600كلم2، وعدد سكانها أصبح حوالي 6 ملايين نسمة.

أما لبنان الذي عاش فترة قصيرة من النمو والنشاط الإقتصادي الظرفي، وهي فترة ما قبل الحرب الأهلية، بالرغم من الخلل الكبير في استخدام عائداته التي لم تكن بشكل عادل وأمثل، ما أعاق توليد قطاعات إنتاجية تؤشر الى قوة في الإقتصاد تتمثل في توازن قطاعاته، الا ان الذي حصل كان تقليص النشاط الإنتاجي لصالح النشاط الخدماتي، ما ادى الى خلل قطاعي كبير جعل قطاع الخدمات يسيطر اليوم على حوالي 90% من النشاط الإقتصادي، وهذا مؤشر خطير، خاصة ان المعروف عن هذا القطاع انه يحتاج الى استقرار أمني وسياسي للحفاظ على نشاطه وقوته واستمراره، وهذا لم يتوفر في بلد يعيش منذ الإستقلال إما حال من الهدنة أو الحرب، ما يعني ان اعتبار لبنان وإقتصاده بلد خدمات هو ضرب من الجنون المخطط والمتعمد، الهدف منه اضعاف قطاعات الإنتاج الى الحد الذي بتنا نفتقد فيه الإنتاج المحلي ونعتمد على الإستيراد بنسبة تفوق ال 80%، ما يكبد الدولة مبالغ كبيرة من العملات الصعبة لتغطية عمليات الإستيراد، حيث تجاوزت عام 2018 ال20 مليار دولار، وهذا بمثابة استنزاف للعملة الصعبة وانتحار نقدي. هذه السياسة كانت واضحة لدى المسؤولين والمتابعين والكل على يقين انها ستؤدي الى أزمة في وقت قريب، وهذا ما حصل فعلاً، حيث وصلنا الى ما كان متوقعاً من سياسات مالية وإقتصادية بدأت آوائل التسعينات مع مفعول تراكمي للفترة الممتدة بين عام 1983 والعام 1989، ولم تنتهي حتى اليوم. اعتمدت هذه السياسات على مسارين وتحت ذريعة إعادة الإعمار، الدين الفوضوي اي غير المنظم من جهة، ورفع الفوائد على السندات التي وصلت الى أكثر من 40% فترة التسعينات من جهة أخرى. كانت هذه البداية بمثابة المخطط المعد للبنان الذي اعتمد على مسارين أيضاً :

الأول : رفع المديونية الى أعلى مدى ممكن.

الثاني : ضرب القاعدة الإنتاجية من خلال الإهمال المتعمد لقطاعات الإنتاج.

ان الهدف من سلوك هذين المسارين هو الوصول الى الأزمة التي يصبح من الصعب معالجتها دون مساعدات دولية، والجميع يعرف ما الذي يترتب على هذه المساعدات التي من المؤكد انها ستكون مشروطة، وشروطها من الطبيعي أن تكون مكلفة أكثر من تكاليف معالجة الأزمة نفسها.

بناء عليه، نجد أن الأزمة المالية اللبنانية بدأت ملامحها مع السياسات التي اعتمدتها الحكومات المتعاقبة من العام 1992 منذ اول انتخابات نيابية بعد الحرب، واهمها الموازنات وأبواب الإنفاق، ومشاريع اعادة الإعمار ومحاصصة التلزيم بالتراضي، وغياب الرقابة، والتوظيف النفعي دون ادنى معايير، وكل انواع الهدر والفساد الذي لم يكن ينقصه الا تشريع ليصبح قانوني، حيث باتت توجد أعراف في هذا المجال أقوى من القوانين نفسها، ما تسبب في سلوك الدين العام مساراً تصاعدياً، من أقل من مليارين دولار عام 1991 الى 91 مليار مع نهاية عام 2019، ما يقارب ضعف الناتج المحلي، دون أن يبرر ذلك بانجازات توازي قيمة هذا الدين.

كما الأزمة المالية إن الأزمة الإقتصادية أيضاً سلكت مساراً تصاعدياً سلبياً تجلى في تراجع قطاعات الإنتاج بشكل واضح لصالح قطاع الخدمات الذي كاد ان يكون القطاع الإقتصادي الأوحد، بعد تراجع قطاع الزراعة من أكثر من 11% بداية التسعينات الى أقل من 5% من الناتج المحلي، أيضاً قطاع الصناعة تراجع من حوالي 20% الى أقل من 7%. امام هذا التراجع الذي لا يمكن الا ان نضعه في خانة الإهمال المتعمد، يتبادر الى الذهن السؤال التالي:

ما هي الأسباب الحقيقية للأزمة المالية والإقتصادية اللبنانية وهل يمكن تحويل التهديدات الناجمة عنها الى فرص؟.

أولاً : الأزمة المالية اللبنانية (الأسباب، النتائج والحلول)

1- الظروف التراكمية التي أدت الى الأزمة المالية في لبنان

ان الأزمات المالية التي تتعرض لها الدول لا يمكن أن تحصل بشكل مفاجئ وان كانت سمة الأزمات هي المفاجأة، لأن المؤشرات على حصول الأزمة تبدأ بالظهور تدريجياً كمشكلات وتتطور بشكل مضطرد حتى يأتي اليوم الموعود أو ما يعرف بانفجار الأزمة، وهذا ما حصل في لبنان مع نهاية العام 2019 بعد أن بدأت ملامح الأزمة المالية بالظهور. ويمكن تحديد هذه الظروف كالتالي:

- يعود العمر التراكمي للأزمة المالية الى عام 1983 عندما بدأت عمليات الإنفاق بشكل غير مسبوق، ومعظمها على الشؤون العسكرية والتسليحية، حيث صرف في هذا المجال أكثر من 25% من الموازنة العامة، في حين لم تكن الدولة منخرطة بشكل مباشر في الأعمال العسكرية التي بدأت عام 1975، واستمرت عمليات الإنفاق هذه بوتيرة تصاعدية حتى آواخر عام 1989، لذلك كانت تعتبر بمثابة ارهاق للخزينة التي هي اصلاً مرهقة بسبب توقف الجباية في معظم المرافق.

- مخاوف المودعين من تدهور سعر العملة المحلية نتيجة الإجتياح الإسرائيلي وما ترتب عليه، دفعتهم الى تحويل اموالهم من الليرة اللبنانية الى الدولار للحفاظ على قيمتها، ما أدى الى تراجع احتياط المصرف المركزي بالعملة الأجنبية من 3 مليارات دولار الى 600 مليون دولار لتأمين الطلب، كما ان المركزي كان يقوم بعملية تمويل الدولة لسد العجز وتأمين عمليات الإنفاق المختلفة.

وهنا يتبادر لنا السؤال التالي : لماذا لجأت الدولة الى هذا الإنفاق الذي رفع عجز الميزان التجاري بشكل كبير في ظل تراجع عمليات التصدير نتيجة توقف عدد كبير من المصانع عن الإنتاج، كما تراجع القطاع الزراعي ايضاً، ما رفع فاتورة الإستيراد الى مستوى قياسي حينها؟.

- آواخر العام 1989 انهى اتفاق الطائف الحرب، لكنه لم ينهي المسار التراكمي للأزمة المالية، لا بل كانت نهايتها بمثابة فرصة لعدد محدود من قوى الأمر الواقع الذين اتفقوا بالتكافل والتضامن على التحاصص في كل مؤسسات الدولة ومواردها. كما ان كل الحكومات التي توالت على البلاد منذ نهاية 1992، راهنت على عودة الاقتصاد اللبناني الى سابق عهده كمركز خدماتي وسيطي بين الاقتصادات العربية والاقتصادات الغربية المتطورة كما كان الحال قبل عام 1975 لكن رهانها لم يكن موضوعي وتشوبه الكثير من التساؤلات، وغير مبني على المعرفة المعمقة للمتغيرات التي طالت العالم بأسره بشكل عام، ومنطقة الشرق الأوسط وتحديداً الدول التي كان يعتمد عليها لبنان في عمليات التمويل، والسياحة التي كانت تضخ العملات الصعبة، وبعض الإستثمارات العقارية والخدمية بشكل خاص، ومنها دول الخليج العربي، لأنها خلال الخمسة عشر عاماً تغيرت أحوالها واستغنت عن لبنان بشكل كبير في كثير من هذه الأمور، فضلاً عن استبدال السوق اللبناني في عمليات الإستيراد التي استبدلتها بأسواق أخرى تبين لها ان أسعارها أقل بكثير من أسعار السلع اللبنانية التي لم تعد تستطيع المزاحمة بسبب ارتفاع أكلاف إنتاجها الى الحد الذي أفقدها القدرة التنافسية، وهذا أيضاً ساهم في خفض تدفق العملات الصعبة بشكل كبير.

- رهان الحكومات على حصول السلام في المنطقة بشكل حتمي وسريع، بالرغم من كل السياسات الإسرائيلية العدوانية والسياسات الأميركية المنحازة لإسرائيل. وأتت اتفاقية أوسلو عام 1993 لتزيد قناعة المسؤولين اللبنانيين بأن حصول السلام السريع سيسمح للبنان بأن يتبوأ مركزاً مرموقاً اكثر من ذي قبل في المنطقة. وقد تأثرت الحكومات اللبنانية بخطط الحكومة الأميركية المتحالفة مع إسرائيل بالنسبة لمشروع الشرق الأوسط الجديد، وإقامة منطقة تجارة حرة شرق أوسطية تشمل العرب وإسرائيل والأتراك في شبكة من العلاقات الاقتصادية والمالية المكثفة. ورغم كل الإشارات السلبية التي كان يمكن رصدها من التحركات الإسرائيلية، ومنها بشكل خاص استمرار احتلال جنوب لبنان والتوسع الاستيطاني في الضفة الغربية وغزة والجولان المحتل، لم تعدّل الحكومات اللبنانية المتعاقبة خططها الاعمارية المبنية على فرضية مزدوجة خاطئة (استعادة لبنان دوره التقليدي كأنه لم يتغير شيء في المنطقة وحصول السلام السريع) التي لم تشمل إلا الإنفاق الباذخ على بعض البنية التحتية المركزة في العاصمة مجدداً.

- تخفيض تصاعدية ضريبة الدخل الى مستويات دنيا، أي بين 2 % و 10 %. وهذا إجراء غريب للغاية في بلد خرج من حرب شعواء ويحتاج الى إيرادات ضريبية اضافية لتمويل نفقات الاعمار وتقديم التعويضات والتسهيلات للمواطنين والشركات المتضررة من الأعمال العسكرية والحربية. ولا يوجد في العالم بلد خرج من حرب طويلة إلا وقام بفرض ضرائب استثنائية على الثروات والمداخيل العالية، ولو بشكل مؤقت، او قام بفرض اكتتاب الزامي في سندات خزينة طويلة الأمد وبفوائد منخفضة (3 او 4 % بغض النظر عن نسبة التضخم) لكي تتوفر للدولة إمكانيات التعويض عن الخسارات وتحمل تكاليف إعادة ترميم البنية التحتية.
- اصدار سندات خزينة بفوائد مرتفعة جداً وصلت الى أكثر من 40% ، ما ساهم بثراء فاحش للقطاع المصرفي وأصحاب الرساميل الكبيرة، وبدء بشق طريق المديونية المتنامية والمضطردة التي على ما يبدو هي جزء من مخطط اعد للبنان بهدف تحقيق أهداف محددة، وهنا بيت القصيد لأن هذه السياسات هي التي أوصلت لبنان اليوم الى ما هوفيه منذ آواخر العام 1992. **وفي هذا المجال قال في احد اللقاءات وزير مالية أسبق لشخصية سياسية آواخر التسعينات عندما سأله عن جدوى رفع الفائدة على سندات الخزينة الى هذا الحد، كانت إجابته صادمة وهي أن هذا الأمر هو مشروع ضرب الإقتصاد اللبناني.**
-السياسات النقدية والمصرفية التي انتهجتها الإدارة الجديدة لمصرف لبنان منذ العام 1993 والتي كانت غريبة للغاية، حيث كان المصرف يقوم بشراء كميات كبيرة من الدولارات بسعر 1800 ل.ل

كي لا تنخفض قيمة الدولار أمام العملة المحلية كما كان متوقع الى ما بين 700ل.ل والـ1000ل.ل، وفي الوقت نفسه فرض مصرف لبنان احتياطات إلزامية على الودائع المحررة بالليرة اللبنانية، بينما أعفى الودائع المحررة بالدولار والعملات الأجنبية الأخرى من هذا الاحتياط الإلزامي، كما نظم غرفة مقاصة للشيكات بالدولار ما سهل استعمال الدولار في المدفوعات الداخلية.

- سن مجلس النواب قوانين تشتمل على مبالغ مالية محررة بالدولار بدلاً من العملة الوطنية (وهذا مناف تماماً لمبادئ السيادة الوطنية)، كما اصبحت كل الوزارات تقبل بتلقي فواتير الموردين للسلع والخدمات بالدولار الأميركي بدلاً من العملة الوطنية، وذلك حتى بالنسبة الى المشتريات الجارية والعادية للإدارات مهما كانت قيمتها.

أما التسليفات فقد أصبحت كلها بالدولار، فاعتاد اللبناني ان يفتح حسابين لدى مصرفه، أحدهما بالليرة اللبنانية يُستعمل للإيداع والاستفادة من الفوائد العالية، والآخر بالدولار للإيداع واستعماله للمدفوعات الجارية. ومن مساوئ هذا النظام انه شجع بعض المتمولين على الاستدانة بالدولار لدى الجهاز المصرفي لشراء سندات خزينة بالليرة اللبنانية وقبض الفرق الشاسع بين الفائدة على العملتين وهو قد بلغ في بعض الفترات 30 %.

بناءً على ما تقدم تتضح المبررات التراكمية للأزمة المالية التي يتعرض لها لبنان اليوم، لأن استشرافها كان سهلاً للغاية في ظل هذا الأداء الذي زاوج بين قرارات غير مسؤولة لمسؤولين ينفذون سياسات على ما يبدو مخططة من قبل جهات تعرف مسبقاً الى أين يجب أن تصل الأمور، وفي توقيت محسوب، لتحقيق غايات أدناها إخضاع لبنان وقبوله بشروطها. فالنفط لم يكن بعيداً عن هذه الشروط، وسلاح المقاومة الحاضر الدائم، فضلاً عن القضية الفلسطينية التي هي جوهر المشكلة، حيث يعتبر لبنان من المعنيين الرئيسيين بها. فهذه الشروط الرئيسية الثلاثة فضلاً عن أخرى ثانوية ليس أقلها التدخل في مفاصل الحياة السياسية وبعض التعيينات في مواقع الدولة المتقدمة التي تبقى حاضرة عند كل استحقاق. وعليه كيف للبنان بحجمه الجغرافي والسكاني والإقتصادي أن يتحمل كل هذه التراكمات دون أن يصل الى مثل هذه الأزمة؟.

2- مقترحات وحلول لتحويل تهديدات الأزمة المالية الى فرصة

تدفع الأزمات دائما مراكز القرار ومواقع المسؤولية للبحث عن الحلول السريعة والممكنة لتلافي التكلفة المادية والزمنية والتبعات التي تترتب عليها وأهمها ما هو مرتبط بها بشكل مباشر أو غير مباشر، خاصة التضخم وانهيار العملة الوطنية أمام العملات الصعبة والتي بدورها تضع الدولة والمواطنين أمام حال من

الفوضى العارمة، وتتولد فئة من المستفيدين المحتكرين لهذه الأزمة وعلى رأسها كل من يتعاطى بالشأن النقدي من مصارف ومحلات صيرفة ومن ورائهما من نافذين يؤمنون لهم الحماية على أساس تقاسم المغانم والمنافع الناتجة عن هذا الإحتكار.

بناء عليه لا بد من إيجاد حلول سريعة وليس متسرعة لإنهاء الأزمة ومترتباتها بأسرع وقت ممكن بهدف تخفيض كلفتها المادية والإقتصادية والإجتماعية، لذلك نقترح التالي:

- إلغاء كل التشريعات التي أدت الى دولرة الإقتصاد.
- استعادة أموال الفوائد التي حصلت عليها المصارف والشركات والأفراد بصورة غير شرعية، خاصة تلك التي تمت من خلال قروض بالدولار الأميركي وتم تحويلها الى الليرة اللبنانية لشراء سندات خزينة بها بفوائد فاقت ال 43% وكانت الفائدة المحققة منها حوالي 30%.
- سن تشريعات تمنع التعامل بالدولار الا في الحالات المبررة ولغايات تحقق مصلحة وطنية للإقتصاد ولغايات التعليم.
- تجميد عمل الصيارفة لمدة ثلاث سنوات بعد أن تبين أنهم أحد الأسباب الرئيسية للتلاعب بسعر الصرف، وحصر العمليات بالمصارف مع رقابة مشددة على هذه العمليات التي يجب أن تكون مبررة بحسب القوانين التي تحكمها.
- تشجيع مصرف لبنان أصحاب رؤوس الأموال اللبنانيين في الخارج وغير اللبنانيين لوضع ودائع بالدولار مع ضمانات عقارية أو ضمانات من خلال إحتياط الذهب مع فوائد مقبولة، لتعزيز احتياط المصرف من العملات الصعبة التي تحتاجها عمليات الإستيراد.

ثانياً : الأزمة الإقتصادية في لبنان

1- أسباب الأزمة الإقتصادية

إن وثاقة الإرتباط بين مالية الدولة وإقتصادها تجعل من الأزمة المالية الحالية مقدمة لأزمة إقتصادية مسوغاتها حاضرة بحجم حضور الأزمة المالية. فالأزمة الإقتصادية وإن اختلفت بظروفها ومبرراتها لكنها لا تختلف بآثارها على الدولة والمواطن.

إن المقدمات الظرفية للأزمة الإقتصادية بدأت عملياً مع بداية الحرب الأهلية لكنها لم تنتهي بانتهائها كما كان متوقعاً وكما هو طبيعي. لأن خسارة القطاع الصناعي الكبيرة أثناء الحرب بسبب الدمار والتوقف القصري أديا الى غياب الإنتاج اللبناني عن الأسواق العربية وغير العربية، ما دفع المستوردين الى استبدال السوق

اللبناني بأسواق أخرى استمروا معها بسبب تناسب النوعية والسعر، كما أن إهمال الدولة المتعمد والمخطط لتقليص حجم الإنتاج الصناعي كان واضحا لدى الصناعيين والمتابعين، ويمكن تأكيد ذلك من خلال عدم تنفيذ مشروع المناطق الصناعية التي لا تساوي تكلفتها مبلغاً يذكر أو يؤثر على مالية الدولة قياساً مع عمليات الهدر والفساد المتمثلة بالمشاريع والتلزيمات بالتراضي التي أرهقت الخزينة دون جدوى، في حين أن دعم القطاع الصناعي مهما كلف دعمه يساهم في التخفيف من عمليات الإستيراد التي بدورها تخفض من حجم الحاجة الى العملات الصعبة على المستوى النقدي والمالي، وفي نفس الوقت تستقطب اليد العاملة التي تخفف من حدة الأزمة الإجتماعية بسبب ارتفاع نسب البطالة وبالتالي نسب الفقر المرتبطة نسبياً بها. كما أن لبنان تجاوز بعلاقاته الدولية قدرته على تحصين القطاعات الإنتاجية من خلال الدخول بعلاقات تجارية ثنائية وتكتلات عربية ودولية، شرع بموجبها السوق اللبناني منذ العام 1996 حتى اليوم أمام السلع الأجنبية بطريقة جائرة، حيث أن الإنتاج الأجنبي قادر على المنافسة بسهولة ويسر، لأن تكلفة الإنتاج في الكثير من الدول وخاصة الصين وتركيا وبعض الدول العربية متدنية جداً قياساً مع تكلفة الإنتاج اللبناني، وهذا ما دفع بعدد كبير من أصحاب المصانع الى إقفالها وقسم آخر قلص عدد العاملين، وهذا الأمر بدء عملياً منذ آواخر التسعينات وما زال مستمراً حتى اليوم، وعليه يصبح الإستثمار في القطاع الصناعي عديم الجدوى لا بل هو بمثابة مخاطرة كبيرة. لذلك لم يعد لدى المستثمر في القطاع الصناعي اي نية للمجاذفة وانتقل الى الإستثمار في قطاع الخدمات حيث المخاطر أقل. وفي هذا السياق وتأكيداً لتعمد الدولة إضعاف قطاعات الإنتاج لحساب قطاع الخدمات أذكر على سبيل المثال ما سمعته شخصياً من نقيبي أصحاب معامل الأحذية والدباغات في لبنان بعد لقائهما أحد رؤوساء الحكومات السابقين لشرح معاناة هذين القطاعين الصناعيين المرتبطين والمتمثلة بالمنافسة الأجنبية التي ساهمت بإقفال أكثر من 80% من المعامل والدباغات ليأتي رده صاعقاً بالنسبة لهم ولقطاع الصناعة ككل، عندما قال لهم أن لبنان ليس بلداً صناعياً ولا زراعياً عليكم بيع مصناعكم أو إقفالها والإتجاه نحو الخدمات أفضل لكم ويدر عليكم أموالاً دون مخاطر. إن هذا الكلام حينما يصدر عن مسؤول بهذا المستوى ذلك يعني أن هناك خطة ممنهجة لتدمير قطاعات الإنتاج والإعتماد على الخارج في تأمين حاجاتنا التي وصلت الى أكثر من 85% ما رفع فاتورة الإستيراد الى حوالي 24 مليار دولا عام 2019 ، وعليه من الطبيعي أن يتعرض لبنان الى أزمة مالية وإقتصادية تفرضها الحاجة المصطنعة للعملة الصعبة لتمويل عمليات الإستيراد حتى من سلع تنتج محلياً لم يعد باستطاعة الدولة حمايتها في ظل السوق المفتوحة التي أصبحت أمراً لا يمكن الهروب منه، بعد أن أصبحت التكتلات الإقتصادية هي النموذج السائد في العلاقات التبادلية بين الدول وليس العلاقات الثنائية التي يمكن أن يتم التحكم بها وتراعي مصلحة الطرفين.

وينطبق ما تقدم بالنسبة للقطاع الصناعي على القطاع الزراعي أيضاً لجهة ارتفاع تكاليف الإنتاج وحدة المنافسة وانعدام الجدوى الإقتصادية من الإستثمار في الزراعة الذي أيضاً عانى وما زال من عدم إكتراث الدولة له وتركه دون أي دعم يذكر ويتجلى ذلك في الموازنات المخصصة لهذا القطاع والتي بالكاد كانت تكفي رواتب الموظفين، بالرغم من محاولات جرت منذ العام 2010 لدعم هذا القطاع لكن بقي الأمر دون الحد الأدنى المطلوب.

لقد ازداد الاعتماد على الاستيراد لتأمين الحاجات الغذائية الأساسية والكمالية، ووفقاً لإحصاءات الجمارك اللبنانية فاقت فاتورة استيراد المواد الغذائية نحو ستة أضعاف قيمة الصادرات الغذائية اللبنانية في 2018، عندما استوردنا منتجات غذائية بقيمة 3.5 مليار دولار، وهي تشكّل أكثر من 80% من حاجاتنا الغذائية. وفي نفس السياق تبيّن إحصاءات الأمم المتّحدة أن عدد سكّان الريف تراجع بين عامي 1950 و2018، من 68% إلى 11% من مجمل سكّان لبنان. ووفقاً لإدارة الإحصاء المركزي، تراجع عدد العاملين في الزراعة من 19% إلى 6% من مجمل القوى العاملة بين عامي 1970 و2015. ويعيش 40% من الأسر في الريف تحت خطّ الفقر. وتراجعت حصّة الزراعة من مجمل الناتج المحلّي من 9% إلى 3% خلال الفترة نفسها. أمّا وفقاً لوزارة الزراعة، فعلى الرغم من أن 63% من مجمل مساحة لبنان صالحة للزارعة، إلّا أن المساحة المزروعة بالفعل الآن لا تتجاوز 22%.

بناءً على ما تقدم، تصبح الصورة أكثر وضوحا وتحديداً للمسؤوليات في كل ما يتعلق بهذا القطاع والطريقة التي تم التعامل بها معه بالرغم من أهميته كمصدر للأمن الغذائي وكمشغل أساسي لليد العاملة التي تعاني من بطالة غير مسبوقة بتاريخ لبنان عندما وصلت بين الفئات الشبابية الى حوالي 40% دون أن تلوح في الأفق أي خطط للمعالجة سوى بعض الخطابات التي لم تعد تسكن كما كانت من قبل.

2- مقترحات وحلول للأزمة الإقتصادية لتحويل التهديدات الى فرص

وكأن ما أصاب قطاعات الإنتاج وخاصة الصناعة من دمار وسرقة للمصانع لم يكن كافٍ لإخراج الصناعة بنسبة كبيرة من التداول المحلي والخارجي، لأن عودة الدولة التي كانت حلم يراود كل اللبنانيين بشكل عام والصناعيين منهم بشكل خاص لم تكن على قدر هذا الحلم لا للبنانيين ولا للصناعيين الذين بدءوا رحلة معاناتهم مع إهمال الدولة للقطاع، وكلفة الإنتاج العالية، والمنافسة الأجنبية الشديدة لمنتجاته م التي كانت تصل في كثير من الأحيان الى السوق اللبناني بأقل من نصف أكلاف إنتاجها محلياً، خاصة بعد أن شرعت

الحكومة الأسواق أمام هذه المنتجات طوعاً وقسراً دون أية إجراءت تساعد في تحصين القطاعات المستهدفة، وتخفف الأكلاف.

وبناءً على ما تقدم نقترح الحلول التالية:

أ ـ في ما خص القطاع الزراعي

1- تشجيع ودعم الزراعات الإستراتيجية من خلال شراء الدولة للمحصول بأسعار تشجيعية مناسبة، ورفد القطاع الصناعي بما يلزم منها لتحويلها.
2- حصر المشاعات العائدة للدولة والبلديات والسماح باستثمارها زراعياً بمبالغ رمزية، واستصلاح ما يمكن استصلاحه لهذه الغاية.
3- إلغاء البيع بالأمانة، وإنشاء أسواق شعبية في كل القرى بالتعاون مع البلديات لخفض الأسعار على المستهلك وفي نفس الوقت إبعاد الضرر الإحتكاري عن المزارع من قبل تجار الجملة.

ب- في ما خص القطاع الصناعي

1- على الحكومة تقديم مشروع اقتراح قانون الى المجلس النيابي لإنشاء المؤسسة الوطنية لدعم الإنتاج، يعمل فيها كادر متخصص متطوع كي تكون بعيدة عن التوظيف السياسي والمذهبي، مهمتها تلقي مشاريع الجدوى من الخريجين المتخصصين في مجالات صناعية تتمتع بقابلية الإنتاج في لبنان وتتوفر بعض أو معظم المواد الأولية اللازمة للإنتاج، وعلى هذه المؤسسة تقديم التمويل اللازم للمشروعات التي تنال القبول بحسب الشروط المحددة لذلك، على أن يتولى إدارة المشروع مجلس إدارة يتمتع بالمواصفات المطلوبة على قاعدة الحوكمة، بهدف حمايته من الفساد، وتبقى المؤسسة بمثابة سلطة الوصاية على المشروع لحين الإنتهاء من استعادة رأس المال، وبعدها يتم توزيع المشروع كأسهم على كل العاملين كلٌ منهم بحسب موقعه الوظيفي ونسبة الجهد الفكري أو الجسدي الذي يساهم به، أي أن ملكية المشروع تصبح للعاملين بعد سداد رأس المال. كما أن العاملين لا يتقاضون رواتب بل نسب من الأرباح بحسب الأسهم المحددة سابقا لكل منهم، وهذا بحد ذاته حافز كبير ودافع للعامل والموظف كي يبذل قصارى جهده لتحقيق أعلى درجات الإنتاجية كونه مالك جزء من المشروع وليس موظفا فيه.

هذه باختصار بعض النقاط التي تبين الهدف من لإنشاء المؤسسة وآلية عملها ودورها ونوع سلطتها.

اما عن تمويلها فهو سهلاً وليس معقداً، يمكن تمويلها من هبات ومساعدات محلية وخارجية، ومن رأسمال توظيفي مساهم إذا دعت الحاجة، أو أموال على سبيل الإعارة من ممولين محليين وخارجيين، بالإضافة الى عائدات ضريبية محصورة بنسبة من أرباح المصارف وضرائب على كبار المكلفين وغيرها من الضرائب التي لا تطال صغار المكلفين.

2- بناء مناطق صناعية اليوم قبل الغد وفي جميع المحافظات، وبعض الأراضي جاهزة لهذا الغرض، ويمكن أن تبنى هذه المناطق بطريقة الBOT عن طريق شركات تستوفي رسوم تحددها الدولة وبعد إنتهاء المدة تقوم الدولة بإدارتها.

هذه الحلول ليست الوحيدة إنما مقترحات قد تساعد في حال توفرت النيات والإرادة والقرار عند صناع القرار، وبدأ العمل الجدي لدعم قطاعات الإنتاج التي لم يعد إهمالها يتناسب مع الأزمة لأنها جزء أساسي منها وفي نفس الوقت هي الحل.